

العوامل المؤثرة في توقيت إصدار تقرير المدقق الخارجي للحسابات

دراسة تطبيقية على عينة من المصارف العراقية المدرجة في سوق العراق للاوراق المالية

أ.م.د. عدنان نادر حمد مخموري

قسم المحاسبة، كلية الادارة و الاقتصاد، جامعة صلاح الدين، اربيل، اقليم كوردستان، العراق

adnan.hammed@su.edu.krd

اسماعيل صالح خالند

قسم المحاسبة، كلية الادارة و الاقتصاد، جامعة صلاح الدين، اربيل، اقليم كوردستان، العراق

Ismail.Khalind@su.edu.krd

المخلص

يهدف هذا البحث إلى دراسة تأثير مجموعة من العوامل (حجم مكتب التدقيق، تعليمات الإفصاح بحسب هيئة الأوراق المالية العراقية، حجم اتعاب تدقيق حسابات) على الوقت المستغرق للعملية الفحص والتدقيق وإصدار تقرير المدقق الخارجي للحسابات المصارف العراقية المرفقة بالتقارير المالية السنوية لـ(19) من المصارف المساهمة العراقية المدرجة في سوق العراق للاوراق المالية للفترة من سنة 2012 ولغاية سنة 2020، ولتحقيق أهداف البحث، تم استخدام نموذج الانحدار المتعدد لتحليل ودراسة تأثير العوامل المختارة (كمتغيرات مستقلة) على توقيت إصدار تقرير المدقق الخارجي المرفقة بالتقارير المالية السنوية المنشورة (كمتغير تابع). وقد اوضحت النتائج ان نموذج الانحدار عالي المعنوية من الناحية الاحصائية حيث بلغت قيمة F (80.412) بمستوى معنوية 0.000، وبالتالي يمكن الاعتماد عليها للتنبؤ بقيمة المتغير التابع. كما أظهرت النتائج أن الوقت المستغرق للعملية الفحص والتدقيق وإصدار تقرير المدقق الخارجي للحسابات المصارف العراقية بمتوسط (130.877) يوماً بعد تاريخ أنتهاء السنة المالية، وإضافة إلى ذلك فلقد أظهرت نتائج تحليل الانحدار المتعدد وجود علاقة معنوية موجبة ذات دلالة احصائية بين المتغير المستقل (حجم مكتب التدقيق) و توقيت إصدار تقرير المدقق الخارجي للحسابات المصارف العراقية المرفقة بالتقارير المالية السنوية المنشورة للمصارف العراقية للفترة الدراسة، و وجود علاقة معنوية موجبة ذات دلالة احصائية ما بين تعليمات الإفصاح بحسب هيئة الأوراق المالية العراقية وتوقيت إصدار تقرير المدقق الخارجي للحسابات المصارف العراقية للفترة الدراسة، كما بينت النتائج عدم وجود علاقة معنوية ذات دلالة احصائية ما بين حجم اتعاب تدقيق حسابات و بين توقيت إصدار تقرير المدقق الخارجي للحسابات المصارف العراقية المدرجة في سوق العراق للاوراق المالية للفترة الدراسة

معلومات البحث

تاريخ البحث:

الاستلام: 2022/8/1

القبول: 2022/8/31

النشر: ربيع 2023

الكلمات المفتاحية:

Banks, Timing, External Auditor, Financial Reports

Doi:

10.25212/lfu.qzj.8.2.34

المقدمة :

أن إدارة الشركة، تقوم بإعداد التقارير المالية السنوية ويقوم المدقق الخارجي بتدقيق تلك التقارير وثم المصادقة قبل اعلانها لزيادة موثوقيتها والاعتماد عليها من قبل أطراف متعددة مثل المستثمرين، العملاء الحاليين والمرتبطين، الجهات الحكومية، وغيرهم من الأطراف الأخرى، الذين هم بحاجة الي تلك التقارير المالية المدققة التي تحتوي على المعلومات التي تعطيهم القدرة على التنبؤ بالأحداث المستقبلية، والتأكيد او التصحيح للتوقعات السابقة على ان تكون تلك المعلومات متوافرة لمتخذي القرار في الوقت المناسب أي قبل ان تفقد هذه المعلومات قدرتها على التأثير في قراراتهم (حماد، 2005، ص35) وبما أن التقارير المالية هي عبارة عن تقارير تحمل المعلومات المحاسبية المالية لمتخذي القرارات فيجب أن تتصف بخصائص المعلومات المحاسبية ومنها؛ الوقتية (التوقيت المناسب) والملائمة والصدق في التعبير و القابلية للمقارنة والخ.

لذلك، فأن هناك العديد من العوامل قد تؤثر على توقيت إصدار التقارير المالية السنوية للشركات المساهمة وثم تدقيقها ، وجاء هذا البحث بهدف تحديد مدى تأثير بعض العوامل (حجم مكتب التدقيق ، تعليمات الإفصاح بحسب هيئة الأوراق المالية العراقية، حجم اتعاب التدقيق الحسابات) في فترة التدقيق الخارجي لعينة من المصارف العراقية المدرجة في سوق العراق للاوراق المالية.

المحور الاول: منهجية البحث ودراسات سابقة

أولاً: مشكلة البحث :

يعتبر توقيت إصدار تقرير المدقق الخارجي من المتغيرات التي يمكن أن تؤثر على منفعة المعلومات الواردة في التقارير المالية السنوية المنشورة وحسب القوانين والتعليمات المعمولة في العراق يجب تدقيق حسابات المصارف المدرجة في سوق العراق للاوراق المالية من قبل مدقق الخارجي (مراقب الحسابات) عراقي قبل اعلانها ونشرها، فتقديم التقارير المالية السنوية في الوقت المناسب يساعد مستخدميه على تحقيق الاستفادة المرجوة منه. حيث يؤثر التأخير في إصدار تقرير المدقق الخارجي سلباً على جودة المعلومات المحاسبية الواردة في التقارير المالية السنوية المنشورة. ويركز البحث الحالي علي دراسة بعض العوامل المؤثرة على تأخير توقيت تقرير المدقق الخارجي حتى يتسنى لمتخذي القرار مراعاة تلك العوامل عند الحكم على توقيت اصدار تقرير المدقق الخارجي. وبناء على ما سبق يمكن صياغة مشكلة البحث كما يلي:

هل توجد علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية ما بين المحددات المتمثلة بـ (حجم مكتب التدقيق ، تعليمات الإفصاح بحسب هيئة الأوراق المالية العراقية، حجم اتعاب التدقيق الحسابات) وتوقيت اصدار التقرير المدقق الخارجي للمصارف العراقية المدرجة في سوق العراق للاوراق المالية؟

ثانياً: هدف البحث:

يتمثل الهدف الرئيسي للبحث في توضيح العوامل المؤثرة في توقيت إصدار التقارير المالية للمصارف العراقية للسنوات المالية 2012-2020، ويتفرع من هذا الهدف مجموعة من الأهداف الفرعية تتمثل في الآتي:

1. التعرف بأهمية توقيت اصدار التقرير المدقق الخارجي.
2. التعرف بمتوسط الوقت المستغرق للعملية الفحص والتدقيق وإصدار تقرير المدقق الخارجي لحسابات المصارف العراقية .
3. فحص وتحليل ودراسة العلاقة مابين (حجم مكتب التدقيق، تعليمات الإفصاح بحسب هيئة الأوراق المالية العراقية، حجم اتعاب التدقيق الحسابات) وتوقيت اصدار التقرير المدقق الخارجي للمصارف العراقية المدرجة في سوق العراق للاوراق المالية؟.

ثالثاً: أهمية البحث:

تتمثل الأهمية الأكاديمية للبحث في محاولة تضيق فجوة البحوث المحاسبية، التي تناولت تأخير تقرير المدقق الخارجي، و العوامل المؤثرة على تأخير توقيت تقرير المدقق الخارجي في بيئة الاعمال والممارسة المحاسبية في العراق. وتتمثل الأهمية العملية للبحث في مساعدة مستخدمي التقارير المالية السنوية في الاستفادة من تقرير المدقق الخارجي من خلال مراعاة تلك العوامل عند الحكم على توقيت إصدار تقرير المدقق الخارجي. فقد يؤدي التأخير إلي التأثير سلباً علي قرارات أصحاب المصالح نتيجة امدادهم بالمعلومات في توقيت غير مناسب. كما قد يساعد البحث الجهات التنظيمية والرقابية في وضع ضوابط لتقليل فترة التدقيق الخارجي في المصارف دون التأثير سلباً على جودة التدقيق وجودة التقارير المالية المنشورة، مما يؤدي إلى زيادة منفعة المعلومات الواردة فيها، كذلك محاولة التغلب على ندرة الدراسات التي تناولت تلك العلاقات، وبصفة خاصة عند المدقق الخارجي للشركات المقيدة بالسوق العراق للاوراق المالية من جهة، كذلك ترجع أهمية البحث باعتباره امتداداً للدراسات المتعلقة بجودة التقارير المالية وتحسينها ويساير التطورات الحديثة في مجال البحوث المحاسبية، وبحسب- علم الباحثان هناك قلة الدراسات التي تناولت موضوع توقيت إصدار التقرير التدقيق الخارجي في العراق والعوامل المؤثرة عليها.

رابعاً: فرضية البحث:

يستند البحث على الفرضيات الآتية:

- الفرضية الاولى: توجد علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية ما بين حجم مكتب التدقيق و توقيت إصدار تقرير المدقق الخارجي للمصارف العراقية المدرجة في سوق العراق للاوراق المالية.
- فرضية الثانية: توجد علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية ما بين تعليمات الإفصاح بحسب هيئة الأوراق المالية العراقية و توقيت إصدار تقرير المدقق الخارجي للمصارف العراقية المدرجة في سوق العراق للاوراق المالية

فرضية الثالثة: توجد علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية ما بين حجم اتعاب تدقيق الحسابات و توقيت إصدار تقرير المدقق الخارجي للمصارف العراقية المدرجة في سوق العراق للاوراق المالية

خامساً: حدود البحث:

1. يقتصر البحث على دراسة بعض العوامل المؤثرة على فترة تدقيق الحسابات وإصدار تقرير التدقيق الخارجي المرفقة مع التقارير المالية السنوية المنشورة للمصارف وهي متمثلاً ب(حجم مكتب التدقيق ، تعليمات الإفصاح بحسب هيئة الأوراق المالية العراقية، حجم اتعاب التدقيق الحسابات)، وهناك عوامل أخرى قد تؤثر في فترة التدقيق الخارجي الا انه يخرج عن نطاق هذا البحث .
2. اقتصر البحث على عينة من المصارف العراقية المدرجة في سوق العراق للاوراق المالية نظراً لخضوع هذه القطاع لبعض المعايير والمتطلبات الرقابية الخاصة.
3. يقتصر البحث على المصارف التي تتوفر تقاريرها المالية السنوية لسنوات 2012 لغاية 2020، وهذه المدة تعكس الواقع الحالي للمصارف العراقية لكونها حديثاً نسبياً، فضلاً عن توافر البيانات المطلوبة.

سادساً: منهج البحث:

تحقيقاً لاهداف البحث ولتكوين الفرضيات واختبارها، تم الاعتماد على المناهج العلمية التالية:
منهج الوصفي التحليلي: من خلال استقراء بعض الكتابات والدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع البحث، للوصول لأهم العوامل التي قد تؤثر على توقيت إصدار التقارير المالية السنوية المنشورة.
منهج تحليل المحتوى: وذلك بتحليل المحتوى للتقارير المالية للمصارف عينة البحث لاختبار فرضيات البحث باستخدام الأساليب الإحصائية المناسبة و ثم تحليل النتائج التي توصلت إليها الدراسة وتقديم تفسيرات منطقية لذلك .

دراسات سابقة والمساهمة التي قدمتها الدراسة الحالية

يعد استطلاع الايديات والدراسات السابقة من خطوات منهجية البحث العلمي، ويستفاد الباحثان من هذه الخطوة في التعرف على المناهج المستخدمة وادوات جمع البيانات واساليب التحليل الاحصائي في اطار مشكلة البحث، وفيما يأتي يتناول الباحث الدراسات السابقة:-

1. **دراسة (حمد وعبدالله، 2019)** تهدف هذه الدراسة دراسة تأثير المؤشرات المالية ك(حجم الشركة، العائد على السهم، معدل العائد على الموجودات، نسبة دوران السهم، نسبة الرافعة المالية، نسبة السيولة، القيمة السوقية، نتيجة النشاط)، والمؤشرات غير المالية ك(عمر الشركة، نوع القطاع، جهة التدقيق، تعليمات هيئة الاوراق المالية العراقية للافصاح المحاسبي) على توقيت إصدار التقارير المالية السنوية للشركات الصناعية والخدمية المساهمة العراقية عينة الدراسة التقارير المالية لخمس فترات مالية متتالية للسنوات (2012، 2013، 2014، 2015، 2016) لـ(18) شركة منها تقارير مالية لـ(13) شركة تعمل في مجال النشاط الصناعي وتقارير مالية لـ(5) شركات تعمل في مجال النشاط الخدمي. وقد بلغت حجم المشاهدات للعينة (90) مشاهدة (18×5=90). ومن اهم الاستنتاجات أن الشركات عينة البحث

تقوم باصدار تقاريرها المالية السنوية بمتوسط (166.4) يوماً بعد تاريخ أنتهاء السنة المالية، كما وأظهرت النتائج وجود علاقة ذات دلالة احصائية معنوية سالبة بين المتغيرات (حجم الشركة، وعمر الشركة) وبين توقيت إصدار التقارير المالية السنوية المنشورة للشركات عينة البحث، ووجود علاقة ذات دلالة احصائية معنوية موجبة بين (نوع النشاط، تعليمات الإفصاح بحسب هيئة الاوراق المالية العراقية) وبين توقيت إصدار الشركات للتقارير المالية السنوية. كما بينت النتائج عدم وجود علاقة معنوية ذات دلالة احصائية بين باقي المتغيرات المستقلة وتوقيت اصدار التقارير المالية السنوية للشركات الصناعية والخدمية المساهمة العراقية. اهم توصيات حث الباحثين بزيادة الاهتمام بالبحوث التي تتناول وقتية المعلومات المحاسبية، واجراء المزيد منها لدراسة واختبار الاسباب الحقيقية وراء اختلاف توقيت اصدار التقارير المالية الفصلية والسنوية واسباب تأخر اصدارها.

2. دراسة (يوسف، 2020) تهدف هذه الدراسة الى اختبار أثر تبني معايير التقرير المالي الدولية على تأخر تقرير المدقق الخارجي ، ودور خبرة المدقق الخارجي كمتغير معدل لهذه العلاقة، وذلك بالتطبيق على عينة من الشركات المقيدة بالبورصة المصرية خلال الفترة من 2012- 2018. واهم الإستنتاجات أن تبني معايير التقرير المالي الدولية في مصر لسنة 2015 أدى إلى زيادة فترة تأخر تقرير المدقق الخارجي بالمقارنة مع مرحلة ما قبل التبني، وأن خبرة المدقق الخارجي ، لها أثر معنوي على تخفيف هذه الزيادة في تأخر تقرير المدقق الخارجي ، فالزيادة في تأخر تقرير المدقق الخارجي أقل بصورة معنوية في السنتين التاليتين للتبني بالمقارنة بسنة التبني لمعايير التقرير المالي الدولية، الأمر الذي أرجعه الباحث لأثر التعلم وللخبرة التي اكتسبها المدقق الخارجي من التعود على المدقق الخارجي قوائم مالية معدة وفقا لمعايير التقرير المالي الدولية، كما أن الزيادة في تأخر تقرير المدقق الخارجي بعد تبني معايير التقرير المالي الدولية كانت أقل بالنسبة للشركات التي تراجع من قبل المدقق الخارجي متخصص في هذه الصناعة.اهم التوصيات ضرورة قيام الباحثين الاكاديميين بالمزيد من البحث في مجال دراسة تكاليف المترتبة على تبني معايير التقرير المالي الدولية بصفة عامة، وعلى المدقق الخارجي بصفة خاصة، والعوامل التي يمكن تخفيض من الآثار السلبية من التبني على عملية المراجعة ودراسة العوامل المختلفة التي يمكن تخفف من تأخير تقرير المدقق الخارجي.

3. دراسة (كساب، 2020) تهدف هذه الدراسة الى تحديد عوامل تأخير تقرير المدقق الخارجي قبل وبعد تطبيق المعايير الدولية بالتطبيق علي الشركات المساهمة السعودية وهل هناك فروق بين فترة تأخير تقرير المدقق الخارجي قبل وبعد التحول الي معايير التقرير المالي الدولي ومعايير المراجعة الدولية في بيئة الأعمال السعودية عينة الدراسة عينة مكونة من 85 شركة مساهمة سعودية للفترة من 2015 - 2018 م. حيث تم تقسيم تلك الفترة الي جزئين: عامين قبل التحول للمعايير الدولية ويمثلها (2015-2016)، وعامين بعد تطبيق المعايير الدولية ويمثلها(2017-2018) اهم إستنتاجات وجاءت نتائج الجزء الأول من الدراسة التطبيقية وقبل التحول الي المعايير الدولية لتثبت معنوية خمسة متغيرات فقط (نسبة المديونية، ربحية الشركة، حجم مكتب المراجعة، نوع الرأي، تغيير المراجع) في علاقتهم بالمتغير

التابع . بينما جاءت نتائج الجزء الثاني من الدراسة التطبيقية بعد التحول الي المعايير الدولية لتثبت معنوية ثلاثة متغيرات فقط (حجم الشركة، ربحية الشركة، نوع الرأي) في علاقتهم بالمتغير التابع. كما جاءت نتائج الجزء الثالث من الدراسة التطبيقية لتثبت أن هناك فروق معنوية في فترة تأخير تقرير المدقق الخارجي قبل وبعد التحول الي المعايير الدولية، كما أن التحول الي المعايير الدولية أدي الي زيادة فترة تأخير تقرير المدقق الخارجي مقارنة بالفترة قبل التحول الي المعايير الدولية. اهم توصيات زيادة البحوث في مجال العوامل تأخير تقرير المدقق الخارجي حيث ان نتائج اختبار تلك المحددات متعارضة بين العديد من الدراسات السابقة ومحاولة الكشف عن مزيد من اسباب هذا التفاوض، البحث عن آلية أكثر دقة لتقدير فترة تأخير تقرير المدقق الخارجي والزام الشركات بالافصاح عن تاريخ تسليم قوائمها المالية المدقق الخارجي للبدء في المدقق الخارجي حتى يكون هناك طرق أكثر دقة لحساب فترة تأخير تقرير المدقق الخارجي.

4. دراسة (Lailah, Indra, 2020) تهدف هذه الدراسة الي بيان العوامل التي تؤثر على تأخر تقرير المدقق الخارجي في إندونيسيا. يُنظر إلى هذا العامل من خلال الأداء المالي لحجم الشركة وربحيته وفعالية الشركة. بلغت عينة البحث 91 شركة تصنيع مدرجة في بورصة إندونيسيا (IDX) للفترة 2015 و 2016. عينة الدراسة مجموعة من الشركات الاندونيسية التي تعمل في مجال التصنيع المدرجة في بورصة إندونيسيا (IDX) وذلك لعدد 91 شركة للفترة 2015 و 2016، 182 مشاهدة اهم إستنتاجات أن حجم الشركة وربحيته من المتغيرات التي لها تأثير في تخفيض فترة تقرير التدقيق. كذلك توصلت الدراسة الي أن الرافعة المالية ليس لها تأثيرا كبير على توقيت اصدار تقرير المدقق. وتشير نتائج الدراسة ان الشركات الكبيرة لديها أنظمة معلومات وتقنية أفضل مقارنة بالشركات الأصغر وذلك لتعزيز الرقابة الداخلية وسرعة عرض البيانات المالية. اهم توصيات ضرورة تقديم الشركات تقاريرها المالية السنوية في الوقت المحدد والمناسب حتى لا تفقد منفعتها لمتخذي القرارات وتقليل فترة اصدار التقرير التدقيق.

5. (Habib et al 2019) تهدف هذه الدراسة تحديد عوامل تأخر تقرير المدقق الخارجي والتي تنقسم الي ثلاثة مجموعات: (أ) المحددات المتعلقة بمراقب الحسابات ، (ب) المحددات المتعلقة بحوكمة الشركات ، و (ج) المحددات الخاصة بالشركة من خلال منهجية analysis-meta technique عينة الدراسة 88 بحث عن موضوع العوامل المؤثرة في توقيت اصدار تقرير المدقق الخارجي اهم إستنتاجات ان تأخير تقرير المدقق الخارجي يرتبط ايجاباً بكل من رأي المدقق الخارجي وموسم المراجعة، ويرتبط سلباً بكل من مكتب المدقق الخارجي كونه من مكاتب المراجعة الاربعة الكبرى، والخدمات بخلاف المراجعة، وفترة الارتباط بعميل المراجعة. وان تأخير تقرير المراجعة يرتبط سلباً بكل من وجود خبير مالي في لجنة المراجعة، وتركيز الملكية، كذلك ترتبط تأخير تقرير المدقق الخارجي يرتبط ايجاباً بكل من درجة تعقيد عمليات شركة العميل محل المدقق الخارجي ، بينما يرتبط سلباً بالربحية. اهم توصيات ضرورة اجراء مزيد من البحوث في مجال توقيت تقرير المدقق الخارجي وبالاخص في شركات العائلية، والهيكل المختلفة لتركيز الملكية.

مما تقدم يلاحظ ان هذه الدراسات تحاول الى ايجاد نوع من العلاقة بين بعض العوامل (أ) العوامل المتعلقة بمكاتب التدقيق، (ب) العوامل المتعلقة بحوكمة الشركات ، و (ج) العوامل الخاصة بالشركة، (د) العوامل المتعلقة بتبني المعايير المحاسبية الدولية) وبين توقيت اصدار تقرير المدقق الخارجي المدرجة في عدد من اسواق الاوراق المالية العربية والاجنبية، وبحسب استنتاجات هذه الدراسات هناك تباين في نتائج هذه الدراسات باختلاف السوق ونوع نشاط والعوامل المستخدمة في تلك الدراسات.. اما الدراسة الحالية وهي بنفس الاتجاه و باستخدام إنموذج للانحدار المتعدد الى دراسة العلاقة بين بعض المتغيرات متمثلاً بـ (حجم مكتب التدقيق ، تعليمات الإفصاح بحسب هيئة الأوراق المالية العراقية، حجم اتعاب التدقيق الحسابات) في فترة التدقيق الخارجي للحسابات لعينة من المصارف العراقية المدرجة في سوق العراق للاوراق المالية لتسعة فترات مالية متتالية للاعوام 2012-2020، فضلاً عن ان هذه الدراسة أجريت في بيئة العراقية و على عينة من المصارف العراقية المدرجة في سوق العراق للاوراق المالية .

المحور الثاني: الجانب النظري

الاطار المفاهيمي للتدقيق الخارجي والعوامل المؤثرة فيه

ان الهدف من عملية التدقيق الخارجي هو ابداء الرأي الفني المحايد حول صدق وعدالة تمثيل القوائم المالية لحقيقة أعمال المؤسسة محل التدقيق، فالتدقيق الخارجي وسيلة تخدم العديد من الأطراف ذات المصلحة في المؤسسة وخارجها، حيث لا يجب أن يخدم التدقيق الخارجي فئة بعينها إنما يخدم فئات متعددة والتي لها مصلحة في التعرف على عدالة المركز المالي للمؤسسة محل للتدقيق (سفيان ونورالدين، 2021: 407).

مفهوم التدقيق الخارجي للحسابات وتقريره: عرف (AAA) جمعية المحاسبين الأمريكي التدقيق الخارجي على انه "عملية منظمة للحصول على القرائن المرتبطة بالعناصر الدالة على الأحداث الاقتصادية وتقييمها بطريقة موضوعية بغرض التأكد من مسابرتها للمعايير والمبادئ الموضوعية، ثم إبلاغ ما تم التوصل إليه إلى الأطراف ذات المصالح بهدف خدمة القرارات(سفيان ونورالدين، 2021: 407). كما و عرف تقرير المدقق الخارجي بأنه مستند مكتوب صادر عن محترف محايد يعبر عن رأيه الفني المحايد حول دقة وتوقيت المعلومات التي يمكن للمستخدمين الاعتماد عليها وما إذا كانت البيانات المالية للشركة تعطي صورة عادلة ومنصفة للوضع المالي للشركة.و نتائج أنشطتها للعام المالي الخاضع للتدقيق. لذلك ، فإن تقرير المراجع يؤدي وظيفة إعلامية وإعلامية مهمة. وبالتالي ، تلزم القوانين المختلفة الشركات التي تنشر بياناتها المالية بالحصول على هذه البيانات مصدقة من قبل مدقق حسابات(قاسم 2018: ص 107 - 110) (الدحود ، 2014: ص 27-30)، كما و عرف التدقيق بأنه الاختبار المحايد للقوائم المالية لأي شركة بغرض ابداء رأي عليها سواء كانت تلك المنشأة تهدف إلى تحقيق الربح أم لا بغض النظر عن حجمها أو شكلها القانون (اليومي، 2003، 163) أيضاً عرف تقرير المدقق الخارجي بأنه إنتاج معلومات المؤسسة من خلال فحص نقدي يسمح بالتأكد من أنها دقيقة وعملية ، ووفقاً لتعريف المدقق الخارجي. يستلزم التدقيق جميع التحليلات التي يتم إجراؤها من قبل متخصص مؤهل وخارجي ومحايد بهدف تقديم رأي فني صريح حول درجة موثوقية البيانات المالية السنوية وسلامتها وشفافيتها ، (سواد ،

2009 ، ص 17)، و بين الاتحاد الدولي للمحاسبين (IFAC) المعيار رقم 200 على ان الهدف من التدقيق الخارجي للبيانات المالية هو تمكين المدقق من ابداء رأيه فيما اذا كانت البيانات والقوائم المالية قد اعدت من كافة النواحي وفقاً للأطر تقارير مالية محددة؛ (IFAC, 2006, p. 221)

التدقيق الخارجي للحسابات بموجب القوانين والتعليمات العراقية:

1. بموجب المادتين (133 و 136) من قانون الشركات رقم 21 لسنة 1997 المعدل لسنة 2004 فإن كل الشركات العراقية والاجنبية العاملة في ان تقوم مدقق خارجي (مراقب الحسابات) بتدقيق حساباتها الختامية و الكشوفات المالية قبل تقديم الى مستخدميها.

2. بموجب المادة (46) مراجعة الحسابات من قانون المصارف رقم 9 لسنة 2004 فإن كل المصارف العراقية و فروع الاجنبية ان تقوم مدقق خارجي (مراقب الحسابات) بتدقيق حساباتها الختامية و الكشوفات المالية قبل تقديم الى سوق العراق للاوراق المالية و الجهات الضريبية و كافة مستخدميها. كذلك في المادة 45 التقرير السنوي لنفس قانون فان على المصارف تقديم التقرير المالي السنوي خلال المدة اقصى ستة اشهر.

3. بموجب تعليمات الافصاح الصادرة عن هيئة الاوراق المالية العراقية رقم (8) لسنة 2010 الخاصة بالإفصاح، على كل شركة مدرجة في سوق الاوراق المالية تزويد الهيئة بالتقرير السنوي خلال مدة لا تتجاوز (150) يوماً من انتهاء سنتها المالية ونشره بوسائل الاعلام المتاحة.

4. بموجب المادة (6) تعليمات الصادرة عن هيئة الاوراق المالية العراقية رقم (6) الخاصة بشروط ومتطلبات ادراج الشركات في سوق الاوراق المالية / سوف النظامي ، فقد ألزمت الشركات المدرجة بضرورة تدقيق قوائمها المالية قبل إصدارها من قبل مدقق حسابات قانوني مستقل.

5. بموجب المادة (2) تعليمات الصادرة عن هيئة الاوراق المالية العراقية رقم (15) الخاصة بشروط ومتطلبات ادراج الشركات في سوق الاوراق المالية / سوف الثاني ، فقد ألزمت الشركات المدرجة بضرورة تدقيق قوائمها المالية قبل إصدارها من قبل مدقق حسابات قانوني مستقل

ماهية فترة المدقق الخارجي:

ظهر في الأونة الأخيرة مصطلح فترة المدقق الخارجي Delay (AD) Audit Report في أدبيات المدقق الخارجي ، قام العديد من الباحثين بتحديد فترة التدقيق وكالاتي :
Lag (ARL) في أدبيات المدقق الخارجي ،

1. الفترة بين نهاية العام المالي وبين تاريخ تقرير المدقق الخارجي (Ashton et al, 1987; P 32) .

2. الفترة بين انتهاء العام المالي وبين تاريخ تقرير المدقق الخارجي، الذي أطلق عليها مصطلح (AD) Audit delay (Peter j. , Taylor 1998;P32)

3. الفترة بين تاريخ انتهاء العام المالي وموعد انعقاد الجمعية العمومية وأطلق عليها (Time Lig) .

كما اتفق (Knechel and Jeffi payne, 2001,P137) مع (Ashton et al) ،

(1987,P32) على تعريف فترة المدقق الخارجي على أنها الفترة بين الانتهاء الفعلي للعام المالي وبين

تاريخ تقرير المدقق الخارجي.

تقرير التدقيق الخارجي ومحتوياته

تعد عملية اعداد التقرير وتقديمه للجمعية العامة للمساهمين من أولى واجبات المدقق الخارجي بصفته رقيباً على اعمال الإدارة ووكيلاً عن المساهمين. كما ينص معيار التدقيق الدولي (700) (تكوين رأي) واعداد تقرير تدقيق حول البيانات المالية) على انه يجب على المدقق اعداد تقرير حول البيانات المالية المدققة، وان الغرض من هذا المعيار

الدولي هو وضع معايير وتوفير إرشادات حول شكل ومضمون تقرير المدقق الخارجي. وعليه يمكن تعريف المحتوى المعلوماتي لتقرير المدقق بأنه إطار معلوماتي مالي يحتوي على العديد من المعاني والمؤشرات التي يمكن الوثوق بها وقبولها واستخدامها في اتخاذ العديد من القرارات الاقتصادية من قبل العديد من مستخدمي هذه المعلومات (Al Thuneibat, 2009, p141) (بعد المحتوى المعلوماتي لتقرير المدقق مدخلا هاما وقيما لكثير من مستخدمي القوائم المالية ووفقاً لذلك فإن التشريعات الدولية والمحلية، تلزم المؤسسات والشركات التي تنشر بياناتها المالية بتزويدها بتقرير التدقيق الخارجي، من أجل إظهار نزاهة هذه البيانات المالية في التعبير عن النتائج التشغيلية للشركة ومركزها المالي.

العوامل المؤثرة في توقيت إصدار تقرير المدقق الخارجي

اهتمت العديد من الدراسات التي تم إجراؤها في بيئات مختلفة بتوقيت الإعلان عن التقارير المدقق الخارجي والعوامل المؤثرة في توقيت اصدار التقرير المدقق الخارجي وقد ركزت هذه الدراسات على مجموعة العوامل منها (أ) العوامل المتعلقة بمكاتب التدقيق، (ب) العوامل المتعلقة بحوكمة الشركات، و (ج) العوامل الخاصة بالشركة، (د) العوامل المتعلقة بتبني المعايير المحاسبية، (هـ) العوامل المتعلقة بالقوانين والتعليمات (وهنا ركز الباحثان على العوامل المتعلقة بهذه الدراسة وكالاتي :

1. حجم مكتب التدقيق: يعد حجم مكاتب المدقق الخارجي احد العوامل المؤثرة على فترة تدقيق الحسابات ويرى Caneghem مكاتب التدقيق الكبرى يكون لديها الحافز لتوفير أو الحفاظ على الوقت المدقق الخارجي مقارنة بمكاتب المدقق الخارجي الأخرى (Caneghem , 2004) وتتميز مكاتب المدقق الخارجي الكبرى بقدرتها على اكتشاف الأخطاء الجوهرية مقارنة بمكاتب المراجعة الأصغر حجماً نظراً لتوافر الامكانيات والخصائص التي تتمتع بها تلك المكاتب والتي تتمثل أهمها في توافر كافة الفئات ذات المستويات المختلفة من التخصص العلمي، توافر عدد كبير من المدققين الخارجيين المؤهلين والمدرّبين، اتساع نشاطها داخل الدولة وتعدد فروعها دولياً، تقسيم المكتب داخلياً إلى عدد من الأقسام المتخصصة مع توافر الخبرات والمعرفة الكافية، توافر الموارد الكافية لعقد الدورات التدريبية، استخدام التكنولوجيا المتقدمة في المدقق الخارجي، والالتزام بتطبيق معايير الرقابة على جودة المدقق الخارجي (الأهدل ، 2008) (عبد الهادي ، 2000) (Owusu - Ansah & Leventis , 2006) وقد قامت العديد من الدراسات بالتحقق من العلاقة بين حجم مكتب المدقق الخارجي وفترة تأخير تقرير المراجع، حيث خلصت بعض الدراسات (Wan – Hussin & Leventis. et al . , 2005) (Nelson, Shukeri,2011) Bamahros,2013) إلى أن المدقق الخارجي الشركات بواسطة

مكاتب المدقق الخارجي الكبرى يؤدي إلى انخفاض فترة تأخير تقرير التدقيق ، وقد يرجع ذلك إلى توافر الامكانيات والخصائص المميزة لمكاتب المدقق الخارجي الكبرى والتي تمنحها القدرة على تنفيذ عملية التدقيق في الوقت الملائم، فضلاً عن ميل الشركات التي تراجعها مكاتب المدقق الخارجي الكبرى إلى سرعة الإفصاح عن قوائمها المالية مما يؤدي إلى انخفاض فترة تأخير تقرير المدقق الخارجي ، في حين خلصت بعض الدراسات (Apadore & Noor,2013) (Alkha,tib& Marji,2012) (Vuko& Cular,2014) إلى عدم وجود علاقة بين حجم مكتب المدقق الخارجي وفترة تأخير تقرير المراجع . وصدرت من قبل البنك المركزي العراقي تعليمات للمصارف بضرورة قيام مدققين خارجيين في مكاتب مختلفة بتدقيق حسابات المصارف للحسابات سنة 2016 فما فوق.

2. اتعاب المدقق الخارجي: بحثت العديد من الدراسات السابقة العلاقة بين اتعاب المدقق الخارجي وبين فترة المدقق الخارجي الوصول الطبيعية لتلك العلاقة الهامة المستخدمي التدبير المالية سواء كانوا مستعيبين أو مقدمي خدمات المدقق الخارجي أو منظمي سوف مهنة المدقق الخارجي بعثامين الفقرة فاحصة السوق خدمات المدقق الخارجي ، ويتم تحديد التعاب المدقق الخارجي بناء على الوقت المستغرق الإنجاز العمل لا تستخدم التعاب التدقيق كمتغير لدراسة فترة المدقق الخارجي ، هناك آراه تدعم وجود ادلة أن هناك علاقة بين جودة المدقق الخارجي بين المدقق الخارجي السريعة في الأسواق التنافسية الخدمات المدقق الخارجي حيث تكون أكثر تكلفة لاعتمادها على السلوب المدقق الخارجي مركرة الموارد مثل على استخدام فريق مرادمة اضافيا او ساعات عمل اضافية كما أن دفع علاوة المدقق الخارجي يرتبط بتوقوت اكثر فعالية للخدمة المقدمة كما ويرى (Rubin , 1992) ان العلاقة الايجابية بين اتعاب المدقق الخارجي وبين فترة التدقيق الخارجي انما يرجع ذلك لزيادة الوقت المستغرق لاجراء اختبارات المراجعة وزيادة عدد اعضاء الفريق ذوى الخبرة واجراء مفاوضات بين المدقق الخارجي و العميل كما أن هناك تأثير لتاريخ انتهاء العام المالي والموسم المزدهم المدققين الخارجيين على اتعاب المدققين الخارجيين حيث تنافس ألعاب المدقق الخارجي في الموسم غير المزدهم المراجعين مقارنة بالموسم المزدهم نتيجة تجنب المدققين الخارجيين تركز الجهود التي من شأنها أن تعجل المدقق الخارجي ، كما أن الاختلاف بين القطاع الحكومي والقطاع الخاص من حيث الأتعاب خلال الموسم المزدهم يجعل المدققين الخارجيين يضعون الأولوية الاستكمال المدقق الخارجي القطاع الخاص القاضيهم اتعاب ، المدقق الخارجي اعلى وبالتالي التأثير على فترة التدقيق الخارجي يمكن أن تزيد اتعاب المدقق الخارجي لمستويات أعلى من المعتاد ولك من خلال استدام فريق المدقق الخارجي يتميز بمهارة عالية مما يزيد من جهود المدقق الخارجي لإتمام العمل الميداني سرعة أكبر، مما يؤدي القصر الفترة المراجعة(Leventis,2005)

3. تعليمات الإفصاح لهيئة الاوراق المالية العراقية: أن تعليمات وظوابط وقوانين الصادرة من قبل الجهات المسؤولة لتحديد فترة نشر و اعلان التقارير المالية السنوية لها دور مؤثر على فترة تدقيق الحسابات حيث كل الشركات والمؤسسات يعملون على التزام بالفترة المحددة قانوناً للنشر والاعلان عن التقارير المالية السنوية لتجنب تعرضها لغرامات وتعويضات، بموجب تعليمات الإفصاح الصادرة عن

هئية الاوراق المالية العراقية رقم (8) لسنة 2010 الخاصة بالإفصاح، فقد ألزمت الشركات المدرجة في سوق العراق للاوراق المالية بضرورة تدقيق قوائمها المالية قبل إصدارها من قبل مدقق حسابات قانوني مستقل خلال مدة لا تتجاوز (150) يوماً من انتهاء سنتها المالية.(المخمورى،2019، 10)

المحور الثالث: الدراسة التطبيقية

أولاً: تحديد مجتمع وعينة و فترة الدراسة ومصادر الحصول على المعلومات: يتكون مجتمع الدراسة التطبيقية من عينة من المصارف العراقية المدرجة بسوق العراق للاوراق المالية وبالاعتماد على التقارير المالية للعينة للسنوات المالية 2012، 2013، 2014، 2015، 2016، 2017، 2018، 2019، 2020، و يبلغ عدد المصارف التي شملتها الدراسة (19) مصرف (9*19) سنوات=171 مشاهدة) التي توفرت تقاريرها المالية للسنوات الدراسة ومدرجة في السوق العراق للاوراق المالية، كما هو موضح في جدول (1).

اعتمد الباحثان في الحصول على البيانات اللازمة للدراسة على التقارير المالية السنوية المنشورة للمصارف عينة البحث والمنشورة في موقع هيئة الاوراق المالية العراقية (www.isc.gov.iq) وسوق العراق للاوراق المالية (www.isx-iq.net).

جدول رقم (1): اسماء المصارف عينة الدراسة

Code	Bank Name / E	Bank Name / A	#
BKUI	Kurdistan international bank for investment & development	مصرف كوردستان الدولي للاستثمار و التنمية	1
BCOI	Commercial bank of Iraq	المصرف التجاري العراقي	2
BBOB	Bank of Baghdad	مصرف بغداد	3
BMNS	Al-Mansour bank for investment	مصرف المنصور للاستثمار	4
BMFI	Mosul bank for finance and investment	مصرف الموصل للتنمية و الاستثمار	5
BUND	United bank for investment	مصرف المتحد للاستثمار	6
BIBI	Investment bank of Iraq	مصرف الاستثمار العراقي	7
BNOI	National bank of Iraq	مصرف الاهلى العراقي	8
BSUC	Sumer Commercial bank	مصرف سومر التجاري	9
BIME	Iraqi middle east investment bank	مصرف الشرق الاوسط العراقي للاستثمار	10
BROI	Credit bank of Iraq	مصرف الائتمان العراقي	11
BGUC	Gulf commercial bank	مصرف الخليج التجاري	12

BUOI	Union bank of iraq	مصرف الاتحاد العراقي	13
BASH	Ashur International Bank	مصرف اشور الدولي	14
BNAI	National Islamic bank	المصرف الوطني الاسلامي	15
BIIB	Iraq Islamic bank for investment & development	المصرف العراقي الاسلامي للاستثمار و التنمية	16
BTRI	Trans Iraq Bank for investment	مصرف عبر العراق للاستثمار	17
BEFI	Economy bank for investment	مصرف الاقتصاد للاستثمار و التمويل	18
BELF	Elaf salam bank	مصرف ايلاف الاسلامي	19

المصدر: اعداد الباحثان

ثانياً: الاساليب الاحصائية المستخدمة في التحليل الإحصائي: الاحصاءات الوصفية للمتغير التابع والمتغيرات المستقلة، وتمثلت في حساب الوسط الحسابي، والانحراف المعياري، واكبر قيمة، واصغر قيمة لكل متغير، معامل الارتباط (بيرسون)، تحليل الانحدار المتعدد لظهور اثر المتغيرات المستقلة على المتغير التابع المتمثل بتوقيت اصدار تقرير المدقق الخارجي، وتم الاعتماد على برنامج (SPSS 22) في اجراء التحليلات الاحصائية اعلاه

ثالثاً: متغيرات البحث وكيفية قياسها:

1. المتغير التابع: وهو المتغير المستهدف قياس درجة تأثره بالمتغيرات المستقلة (المؤثرة) وهو " عدد الايام المسغرق للعملية الفحص والتدقيق حتى إصدار تقرير المدقق الخارجي التي تبدأ من نهاية السنة المالية حتى تاريخ اصدار تقرير المدقق الخارجي لكل سنة من السنوات الدراسة.
2. المتغيرات المستقلة: وهي المتغيرات المستهدف قياس درجة تأثيرها على المتغير التابع، والجدول (2) يوضح هذه المتغيرات وكيفية قياسها.

جدول رقم (2): اسماء و رموز المتغيرات وطريقة قياسها

اسم المتغير	نوع المتغير	الرمز المتغير	طريقة القياس
توقيت اصدار تقرير المدقق الحسابات بالايام	تابع	y	عدد الايام المسغرق للعملية الفحص والتدقيق حتى إصدار تقرير المدقق الخارجي التي تبدأ من نهاية السنة المالية حتى تاريخ اصدار تقرير المدقق الخارجي لكل سنة من السنوات الدراسة
حجم مكتب التدقيق	مستقل	x1	= مكتب تدقيق واحد تأخذ متغير وهمي (1)، مكتبين للتدقيق تأخذ متغير وهمي (2)
تعليمات الافصاح هيئة الاوراق المالية العراقيةISC	مستقل	x2	=ضمن تعليمات تأخذ متغير وهمي (0)، خارج تعليمات تأخذ متغير وهمي (1).
حجم اتعاب مدقق الحسابات	ستقل	x3	=اجور تدقيق حسابات لكل سنة من سنوات الدراسة

سيتم قياس معادلة الانحدار المتعدد ادناه لاختبار العلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة:

$$Y = \beta_0 + \beta_1 X_1 + \beta_2 X_2 + \beta_3 X_3 + e$$

رابعاً: تحليل النتائج:

أ. الإحصاءات الوصفية: يعرض جدول رقم (3) الإحصاءات الوصفية للمتغيرات المستخدمة في عينة البحث.

جدول رقم (3): لاحصاءات الوصفية (Descriptive Statistics) للمتغيرات المستخدمة في عينة الدراسة

الانحراف المعياري Std. Deviation	المتوسط Mean	الحد الاقصى Maximum	الحد الادنى Minimum	حجم العينة N	المتغيرات Verbal
65.64676	130.8772	340.00	13.00	171	y
0.496080	1.5731	2.00	1.00	171	X1
0.476770	0.34500	1.00	0.000	171	X2
60041113	70912787	778700000	11882000	171	X3

من خلال الجدول السابق لاحظ الباحثان ما يلي:

1. متوسط فترة اكمال إجراءات الفحص والتدقيق وإصدار تقريره المدقق للحسابات المصارف عينة الدراسة 130.877 يوم، وهو أكبر من الانحراف المعياري والذي يبلغ 65.64676 يوم، وتعتبر تلك النتيجة عن التزام مدقق الحسابات للمصارف عينة الدراسة بآنتهاء من فحص و تدقيق حسابات وأصدار تقريرهم في الوقت المحدد قانوناً، حيث بلغ اقل مستوى 13 ايام، بينما اعلى مستوى 340 يوماً وهذا يدل على وجود تأخير المدقق الخارجي في تدقيق حسابات و إصدار تقريره في المصارف العراقية.
2. بلغ متوسط حجم مكاتب التدقيق 1.5731 ، و هي أكبر من الانحراف المعياري والذي بحجم 0.49608 ، وخلال البحث تبين للباحث بأن حسابات السنوات 2012 و 2013 و 2014 و 2015 تم تدقيقها من قبل مكتب تدقيق خارجي واحد، اما وبعد تطبيق IFRS/IAS منذ سنة 2016 فرض البنك المركزي العراق بضرورة قيام مكاتبين مختلفتين بتدقيق حسابات المصارف.
3. بلغ متوسط تعليمات الإفصاح (ISC) 0.47667 يوماً، في حين بلغت ادنى قيمة (13) يوم واقصى قيمة 340 يوم للمصارف العراقية، كذلك تبين للباحثان من جلال الدراسة بأن المدققي الخارجين اصدروا 116 تقريراً من اصل 171 تقرير بمعدل 67.8% قبل انتهاء الوقت المحدد قانوناً بحسب تعليمات الإفصاح بحسب هيئة الاوراق المالية العراقية ، كذلك اصدروا 55 تقريراً بمعدل 32.2% بعد انتهاء الوقت المحدد قانوناً.

4. بلغ متوسط حجم اتعاب مدقق الحسابات عن فحص وتدقيق واطار تقريره 70,912,787 دينار و هي أكبر من الانحراف المعياري والذي يبلغ 60,041,113 دينار، في حين بلغت ادنى قيمة 11,882,000 دينار واقصى قيمة 77,870,000 دينار.

ب. تحليل الارتباطات (العلاقات): اعتمد الباحث على اختبار معامل ارتباط بيرسون (Pearson Correlation) لاختبار درجة الارتباط بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة كل على حدة، ويوضح جدول رقم (4) مصفوفة ارتباط بيرسون لمتغيرات البحث.

جدول رقم (4): لمتغيرات الدراسة (Pearson Correlation) مصفوفة الارتباط بيرسون

X3	X2	X1	Y	المتغيرات	
			1	PearsonCorrelation Sig. (2-tailed) N	عدد الايام التي تبدأ من نهاية لسنة المالية حتى توقيت صدار تقرير المدقق الخارجي لكاسنة من السنوات الدراسة
		1	0.229** 0.003 171	Pearson Correlation Sig. (2-tailed) N	حجم مكتب التدقيق
	1	0.179* 0.019 171	0.762** 0.000 171	PearsonCorrelation Sig. (2-tailed) N	تعليمات الافصاح هيئة لاوراق المالية العراقية
1	-0.028 0.718 171	0.496** 0.000 171	-0.005 0.947 171	Pearson Correlation Sig. (2-tailed) N	حجم اتعاب مكاتب التدقيق

** . Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

* . Correlation is significant at the 0.05 level (2-tailed).

يوضح الجدول السابق نتائج تحليل مصفوفة ارتباط بيرسون لمتغيرات الدراسة وكما يلي:

1. وجود علاقة ارتباط موجبة ذات دلالة احصائية ما بين الوقت المستغرق لاكمال الفحص والتدقيق واطار تقرير بالايام من قبل مدققي الحسابات و حجم مكتب التدقيق التي يقوم بفحص وتدقيق الحسابات (Sig0.003 P. 0.229)، وهذا يدل على وجود اكثر من مدقق خارجي للتدقيق الحسابات ومن مكاتبين مختلفتين قد يؤدي الى تدقيق الحسابات اكثر من مرة واحد او ارباك العمل بسبب المنافسة وعدم قبول البعض.

2. وجود علاقة ارتباط موجبة قوية ذات دلالة احصائية ما بين الوقت المستغرق لاكمال الفحص والتدقيق واطار تقرير بالايام من قبل مدققي الحسابات و الوقت المحدد قانوناً حسب تعليمات هيئة الاوراق المالية (Sig0.000 P. 0.762). وهذا يدل ان المدققي الحسابات يحاولون انتهاء من العملية الفحص والتدقيق

واصدار تقرير قبل انتهاء الوقت المحدد قانوناً خوفاً من مسألة قانونية و غرامات وتعويضات خصوصاً اذا التأخير غير مبرر.

3. عدم وجود علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية مابين الوقت المستغرق لاكمال الفحص والتدقيق واصدار تقرير بالايام من قبل مدققي الحسابات وحجم اتعاب مكاتب التدقيق عن كل سنة من سنوات الدراسة (Sig0.947 P.- 0.005). والسبب قد يعود الى ان اجور تدقيق حسابات المصارف والشركات العراقية وغير العراقية تحتسب وفقاً لضوابط التي تصدر من قبل مجلس مهنة مراقبة وتدقيق الحسابات العراقية.

جدول رقم (5): Variables Entered/Removeda

Method	Variables Removed	Variables Entered	Model
Enter	.	حجم اتعاب مكاتب التدقيق X3, تعلما هيئة الاوراق المالية, X2 حجم مكتب التدقيق X1 b	1

Dependent Variable: Y

b. All requested variables entered

يوضح الجدول السابق ان جميع المتغيرات ادخلت في معادلة الانحدار المتعدد وهما متغيرات (حجم اتعاب مكاتب التدقيق , تعليمات الافصاح هيئة الاوراق المالية العراقية ، حجم مكتب التدقيق) ولا توجد متغيرات مستبعدت، والطريقة المستخدمة Enter

ب. تحليل الانحدار المتعدد: تعرض الجداول التالية نتائج تحليل الانحدار المتعدد لفروض البحث التي تم التوصل اليها.

جدول رقم (6): ملخص النموذج Model Summaryb

الخطا المعياري Std. Error of the Estimate	معامل التحديد المعدل Adjusted R Square	معامل التحديد R Square	معامل الارتباط R	Model
42.36253	0.5840	0.5910	^a 0.769	1

a. Predictors: (Constant), X1 ,X2, X3

b. Dependent Variable: Y

يوضح الجدول السابق ان قيم معامل التحديد (R Square) تعادل 0.591 وهي تشير الى ان نموذج الانحدار المستخدم من قبل الباحثان يمكنه تفسير 59.1% من المتغيرات المؤثرة في الوقت المستغرق للعملية الفحص والتدقيق و اصدار التقرير المدقق الخارجي للحسابات المصارف الخاضعة للدراسة، بمعنى أنموذج المقترح له قدرة على تفسير العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع، في حين يرجع

مانسبته 40.9% من الاختلافات في تفسير العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع الى عوامل اخرى ومنها الخطأ العشوائي.

جدول رقم (7): ANOVAa

المعنوية Sig.	F الجدولية	F المحتسبة	متوسط المربعات Mean Square	مجموع المربعات df	مجموع المربعات Sum of Squares	Model
.000 ^b 0	2.6049	80.412	144306.316	3	432918.949	Regression 1 n
			1794.584	167	299695.472	Residual المتبقي
				170	732614.421	Total الاجمالي

a. Dependent Variable: Y

b. Predictors: (Constant), X1, X2, X3

يوضح الجدول السابق تحليل التباين المعنوية لاختبار F، حيث بلغت قيمة F المحتسبة 80.412، اقل من F الجدولية 2.6049 بمستوى معنوية 0.000 وهي اقل من 0.05 مما يؤكد ان نموذج الانحدار عالي المعنوية من الناحية الاحصائية، وهذا يعني وجود تأثير واضح للمتغيرات المستقلة مجتمعة على الوقت المستغرق للعملية الفحص والتدقيق و اصدار التقرير المدقق الخارجي في عينة المصارف الخاضعة للدراسة ، وبالتالي يمكن الاستنتاج ان النموذج ملائم لقياس العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع والتنبؤ به.

جدول رقم (8): المعاملات Coefficientsa

VIF	درجة المعنوية Sig.	قيمة t	Standardize d Coefficients	المعاملات غير المحدودة Unstandardized Coefficients		Model
			Beta	Std. Error	B	
	.210	1.259		148.903	187.474	(Constant)
1.396	0.044	2.028	0.119	7.737	15.690	X1
1.053	0.000	14.565	0.740	6.992	101.830	X2
1.352	0.452	-0.754	-0.043	19.794	-14.925	X3

a. Dependent Variable: Y

ب. نتائج اختبار فرضيات الدراسة واثباتها: يوضح الجدول السابق نتائج تحليل الانحدار المتعدد التي توصل اليها الباحثان، كما وتوضح الجدول قيم معامل تضخم التباين (VIF) المقدر لجميع المتغيرات المستقلة والتي بلغت اقل من (3) وهذا يدل على عدم وجود ازدواج الخطي بين المتغيرات موضع الدراسة، وفيما يلي اختبار واثبات فرضيات الدراسة:

اولاً: اختبار فرضية الاولى: نصت الفرضية الاولى على الاتي:

توجد علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية ما بين حجم مكتب التدقيق و بين توقيت إصدار تقرير المدقق الخارجي للمصارف العراقية المدرجة في سوق العراق للاوراق المالية. اظهرت النتائج الدراسة (جدول رقم 8) وجود علاقة معنوية موجبة ذات دلالة احصائية ما بين حجم مكتب التدقيق التي قامت بتدقيق حسابات المصارف والوقت المستغرق للعملية الفحص والتدقيق وإصدار تقرير المدقق الخارجي للحسابات المصارف العراقية للفترة من 2012 لغاية 2020، وتبين من خلال (جدول رقم 4) وجود علاقة ارتباط موجبة ذات دلالة احصائية بين متغيرين ($P. 0.229 \text{ Sig } 0.003$)، وتوصل الباحثان أيضاً بأن حسابات سنوات 2021، 2013، 2014، 2015 دقتت من قبل مدقق خارجي واحد، اما حسابات سنوات 2016، 2017، 2018، 2019، 2020 قد دقتت من قبل مدققان في مكتبين مختلفة متزامنة مع تبني IFRS/IAS حيث تم تبني IFRS/IAS في اعداد حسابات والتقارير المالية للمصارف العراقية في سنة 2016 فما فوق، وتدل هذه نتيجة الى ان وجود مدققي حسابات اثنان سيسغرق وقتاً اطول لاستكمال عمليات الفحص والتدقيق الخاصة بهم مما يشير الى زيادة كفاءة عملية التدقيق وبذل العناية الواجبة لضمان عدم وجود اخطاء في عملية الفحص و التدقيق الحسابات مما قد يؤثر على سمعتهم. فضلاً عن تبني IFRS/IAS كان حديثاً في العراق و وجود نقص خبرة والمعرفة من قبل مدققي عن آلية وكيفية تطبيق تلك المعايير، نتائج سابقة يدل على ان متغير حجم مكتب التدقيق و تبني IFRS/IAS من العوامل المؤثرة على الوقت المستغرق للعملية الفحص والتدقيق الحسابات من قبل مدقق خارجي وهذا ما يعنى قبول الفرضية الاولى وذلك بوجود علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية ما بين حجم مكتب التدقيق و بين توقيت إصدار تقرير المدقق الخارجي للحسابات المصارف العراقية المدرجة في سوق العراق للاوراق المالية

ثانياً: اختبار فرضية الثانية: نصت الفرضية الثانية على الاتي:

توجد علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية ما بين تعليمات الإفصاح بحسب هيئة الأوراق المالية العراقية و بين توقيت إصدار تقرير المدقق الخارجي للمصارف العراقية المدرجة في سوق العراق للاوراق المالية اظهرت النتائج الدراسة (جدول رقم 8) وجود علاقة معنوية موجبة ذات دلالة احصائية ما بين تعليمات الإفصاح بحسب هيئة الأوراق المالية العراقية و الوقت المستغرق للعملية الفحص والتدقيق وإصدار تقرير المدقق الخارجي للحسابات المصارف العراقية للفترة من 2012 لغاية 2020، وتبين من خلال (جدول رقم 3) بأن متوسط توقيت اصدار تقرير المدقق عينة الدراسة 130.87 يوم، كذلك تبين الجدول رقم (4) بوجود علاقة ارتباط موجبة طردية ذات دلالة احصائية بين متغيرين ($P. 0.762 \text{ Sig } 0.000$) ، تدل هذه النتيجة على التزام المدقق حسابات بتعليمات هيئة الاوراق المالية العراقية الخاصة و يحاول انتهاء من التدقيق حسابات قبل انتهاء مهلة هيئة والتي 150 يوماً وذلك لعدم تعرض المصارف لغرامات وتعويضات و مسالة قانونية، مما يدل على ان متغير تعليمات الافصاح هي من العوامل المؤثرة في الوقت المستغرق للعملية الفحص والتدقيق وإصدار تقرير المدقق الخارجي، وهذا ما يعنى قبول الفرضية الثانية وذلك بوجود علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية ما بين تعليمات الإفصاح

بحسب هيئة الأوراق المالية العراقية وبيّن توقيت إصدار تقرير المدقق الخارجي للحسابات المصارف العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية

ثالثاً: اختبار فرضية الثالثة: نصت الفرضية الثالثة على الآتي:

توجد علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية ما بين حجم اتعاب تدقيق حسابات و بين توقيت إصدار تقرير المدقق الخارجي للمصارف العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية
أظهرت النتائج الدراسة (جدول رقم 8) عدم وجود علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية ما بين حجم اتعاب تدقيق حسابات و بين الوقت المستغرق للعملية الفحص والتدقيق وإصدار تقرير المدقق الخارجي للفترة من 2012 لغاية 2020، وتبين من خلال جدول رقم (4) عدم وجود علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين متغيرين ($P. -0.005 \text{ Sig } 0.947$) ، وتوصل الباحثان الى اجور تدقيق حسابات المصارف والشركات العراقية وغير العراقية تحتسب وفقاً لضوابط التي تصدر من قبل مجلس مهنة مراقبة وتدقيق الحسابات العراقية والتي تأخذ بنظر الاعتبار حجم الإيرادات والمصروفات والمشروعات تحت التنفيذ مع اجور التدقيق الأساسية دون اخذ بنظر الاعتبار الوقت المستغرق من قبل المدقق بتدقيق الحسابات، مما يدل على ان متغير حجم اتعاب تدقيق الحسابات هي من العوامل غير المؤثرة في الوقت المستغرق للعملية الفحص والتدقيق وإصدار تقرير المدقق الخارجي، **مما يعنى رفض الفرضية الثالثة** وذلك بعدم وجود علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية ما بين حجم اتعاب تدقيق حسابات و بين توقيت إصدار تقرير المدقق الخارجي للمصارف العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية

الاستنتاجات والتوصيات

الاستنتاجات:

من خلال ما تقدم في متن الدراسة فلقد توصل الباحث إلى الاستنتاجات التالية :

1. متوسط فترة اكمال إجراءات الفحص والتدقيق وإصدار تقريره المدقق للحسابات المصارف عينة الدراسة 130.877 يوم.
2. يوجد تناقص مستمر في متوسط إصدار التقارير المدقق الخارجي للمصارف العراقية للمدة 2012 ولغاية 2020، حيث بلغ اقل مستوى 13 ايام، بينما اعلى مستوى 340 يوماً ووالاخير يدل على وجود تأخير المدقق الخارجي في تدقيق حسابات و إصدار تقريره في المصارف العراقية.
3. اوضحت نتائج الدراسة ان للمتغيرات المستقلة ((حجم مكتب التدقيق ، تعليمات الإفصاح بحسب هيئة الأوراق المالية العراقية، حجم اتعاب التدقيق الحسابات) مجتمعة على الوقت المستغرق للعملية الفحص والتدقيق و إصدار التقرير المدقق الخارجي في عينة المصارف الخاضعة للدراسة، حيث ان نموذج الانحدار المتعدد تفسير مانسبته (59.1%) من التغير الحاصل في المتغير التابع، وقد بلغت قيمة (F) المحسوبة (8.412)، بمستوى معنوية 0.000 وهي اقل من نسبة الدلالة 0.05..
4. اوضحت نتائج الدراسة بأن حسابات سنوات 2021، 2013، 2014، 2015 دقتت من قبل مدقق خارجي واحد، اما حسابات سنوات 2016، 2017، 2018، 2019، 2020 قد دقتت من قبل مدققان

- في مكاتب مختلفة متزامنة مع تبني IFRS/IAS حيث تم تبني IFRS/IAS في اعداد حسابات والتقارير المالية للمصارف العراقية في سنة 2016 فما فوق.
5. اوضحت نتائج الدراسة بوجود علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية ما بين حجم مكتب التدقيق و بين الوقت المستغرق للعملية الفحص والتدقيق وإصدار تقرير المدقق الخارجي للحسابات المصارف العراقية المدرجة في سوق العراق للاوراق المالية.
6. تشير النتائج الى وجود علاقة معنوية ايجابية ذات دلالة إحصائية بين تعليمات الافصاح هيئة الاوراق المالية و الوقت المستغرق للعملية الفحص والتدقيق وإصدار تقرير المدقق الخارجي المنشورة للمصارف المساهمة العراقية. وهذا يدل على ان المدقق الخارجي تلتزم بتعليمات الافصاح الصادرة عن هيئة الاوراق المالية العراقية.
7. تشير النتائج الى عدم وجود علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية ما بين حجم اتعاب تدقيق حسابات و بين الوقت المستغرق للعملية الفحص والتدقيق وإصدار تقرير المدقق الخارجي للحسابات المصارف العراقية المدرجة في سوق العراق للاوراق المالية.

التوصيات

بناء على ما توصلت اليه الدراسة من استنتاجات يمكن التوصية بالتالي :

1. ضرورة زيادة اهتمام المكاتب التدقيق الخارجي للحسابات بتوقيت إصدار تقريرها المرفقة بالتقارير المالية السنوية المنشورة للشركات العراقية كافة نظراً لعدم قبول تلك التقارير بدون تقرير المدقق الخارجي.
2. ضرورة زيادة الاهتمام باهمية توقيت اصدار تقرير المدقق الخارجي من قبل الجهات الحكومية (هيئة الاوراق المالية العراقية) والمصارف والجمعيات العلمية والمهنية والاكاديمية.
3. ضرورة قيام مكاتب التدقيق الخارجي بوضع جدول زمني لإنهاء تدقيق القوائم المالية الختامية للمصارف التي يقومون بتدقيق حساباتها في توقيت المناسب دونه التأخير وفقدان ملائمتها .
4. التوصية بتخفيض المدة القانونية المحددة من قبل هيئة الاوراق المالية العراقية الى 100 يوم بدلاً من 150 يوم من تاريخ انتهاء السنة المالية، وذلك لتوفير المعلومات لجميع المستخدمين في الوقت المناسب.
5. تطبيق النموذج المقترح في هذه الدراسة على عينة اخرى من الشركات الصناعية والخدمية والزراعية والفندقية المدرجة في سوق العراق للاوراق المالية مع زيادة متغيرات اخرى ان لزم الامر.
6. على الباحثين في مجال المحاسبة والتدقيق الاهتمام بالبحوث التي تتناول فترة تدقيق الحسابات والعوامل المؤثرة عليها، كذلك دراسة واختبار الاسباب الحقيقية وراء اختلاف الوقت المستغرق للعملية الفحص والتدقيق الحسابات وإصدار تقرير المدقق الخارجي بين المصارف العراقية ، ودراسة العوامل المختلفة التي يمكن تخفف من تأخير تقرير المدقق الخارجي.

قائمة المراجع

المراجع العربية

اولا: الوثائق والتقارير الرسمية والموافق الرسمية:

1. هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية والاسلامية ، سنة / 2000.

ثانيا: الدوريات والرسائل العلمية

1. المخموري، عدنان نادر حمد (2019) "العوامل المؤثرة في توقيت إصدار التقارير المالية السنوية دراسة تطبيقية على العينة من المصارف العراقية المدرجة في سوق العراق للاوراق المالية"، قسم المحاسبة-كلية الادارة والاقتصاد - جامعة /صلاح الدين / أربيل
2. المخموري و عبدالله، عدنان نادر حمد و فيصل نجم الدين عبدالله (2019)، "اثر المؤشرات المالية وغير المالية في توقيت إصدار التقارير المالية السنوية دراسة تطبيقية على عينة من الشركات الصناعية والخدمية المدرجة في سوق العراق للاوراق المالية" جامعة صلاح الدين- أربيل كلية الادارة والاقتصاد قسم المحاسبة
3. كساب ياسر السيد (2020) "محددات تأخير تقرير المراجع الخارجي قبل وبعد التحول للمعايير الدولية: بالتطبيق على الشركات المساهمة السعودية، مجلة الإسكندرية للبحوث المحاسبية" جامعة الإسكندرية - كلية التجارة - قسم المحاسبة والمراجعة، مج 4، ع 3، ص (1-54)
4. يوسف، حنان محمد إسماعيل (2020)، "اثر خبرة مراقب الحسابات على العلاقة بين تبنى معايير التقرير المالي الدولية (IFRS) وتأخر تقرير المراجعة: دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية" مجلة الإسكندرية للبحوث المحاسبية، جامعة الإسكندرية - كلية التجارة - قسم المحاسبة والمراجعة، مج 4، ع 2، ص (170-229)
5. خشارمة، حسين(2003) "مستوى الافصاح في البيانات المالية في البنوك وللشركات المالية المشابهة المندرجة في الاردن" معيار المحاسبة الدولي رقم (30): دراسة ميدانية، مجلة النجاح، المجلد (17) العدد (1).
6. قاسم، زينب عبد الحفيظ احمد(2018)، "إطار للافصاح عن المخاطر الائتمانية وانعكاسات ذلك على جودة التقارير المالية للبنوك: دراسة تطبيقية"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، مصر.
7. زغرب، حمدي شحدة والدحوح، حازم فهمي عادل(2018)، "العوامل المؤثرة على توقيت إصدار التقارير المالية للمصارف المدرجة في بورصة فلسطين" دراسة تطبيقية"، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، جامعة بغداد، ع104، م24، ص 446-472.
8. سعده، اكرام احمد محمد ابراهيم (2014)، "العوامل المؤثرة في فترة المراجعة في المصارف المقيدة في سوق الاوراق المالية: دراسة تطبيقية"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة المنصورة، مصر
9. الاهل، عبدالسلام سليمان قاسم، (2008)، "العوامل المؤثرة على جودة المراجعة الخارجية في الجمهورية اليمنية – دراسة نظرية ميدانية، رسالة ماجستير، كلية التجارة، جامعة اسبوط
10. عبد الهادي، ابراهيم عبد الحفيظ، (2000) "نموذج مقترح لتحديد علاقة حجم مكتب المراجعة بجودة أداء مكتب المراجعة في ظل التقييم الذاتي و تقييم القرنا-دراسة نظرية ميدانية تطبيقية" مجلة الفكر المحاسبي، كلية التجارة جامعة عين شمس، المجلد الرابع، العدد الثاني، ص ص 1-90
11. مجاهد، ايمان أحمد أمين،(2001) "مدخل مقترح لتقييم جودة أداء المراجعة"جلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، كلية التجارة، جامعة حلوان، العدد الثالث والرابع.
12. محمد، هبه عيد عطية، (2011)، " تأثير التخصص القطاعي للمراجع على جودة الأداء المهني لعملية المراجعة (دراسة نظرية- تطبيقية)"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، جامعة بنى سويف.
13. العشموى، عبده على شلبي،(2008) " أثر الخبرة المهنية للمراجع الخارجى على جودة المراجعة بجمهورية مصر العربية"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة وادارة الأعمال، جامعة حلوان.

14. محمود محمد عبد السلام البيومي "المحاسبة والمراجعة في ضوء المعايير وعناصر الإفصاح في القوائم المالية " فيه ط (الإسكندرية : منشأة المعارف ، 2003 م).
15. الدحدوح، حازم فهمي(2014)، "العوامل المؤثرة على توقيت إصدار التقارير المالية للمصارف المدرجة في بورصة فلسطين "دراسة تطبيقية"، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة.
16. سيفان و نورالدين (2021)، رابيس سيفان و عبيط نورالدين " أهمية المحتوى المعلوماتي لتقرير التدقيق الخارجي في تقليص فجوة التوقعات، مجلة الدراسات المالية و الادارية، المجلد 08، العدد01، مارس 2021
- ثالثا : الكتب العربية
1. حماد، طارق (2006) " تحليل القوائم المالية لأغراض الاستثمار ومنح الائتمان - نظرة حالية ومستقبلية "، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، الاسكندرية.
2. لطفى، امين(2006) " نظرية المحاسبة: منظور التوافق الدولي"، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، الاسكندرية
- 3.. حماد ، طارق (2005)، " التقارير المالية اسس الاعداد والعرض والتحليل"، الدار الجامعية ، عين شمس.
4. ازهرة توفيق سواد"مراجعة الحسابات والتدقيق"ط1(عمان: دار الراية، 2009م)
- المراجع الانجليزية
- أولاً: الكتب الإنجليزية

- 1.Hossain, M.A. and Taylor, P.J. (1998): "An Examination of Audit Delay : Evidence from Pakistan": available at:[http:// www3.bus.aska-ac.jp](http://www3.bus.aska-ac.jp).
2. Charles, P. Cullian, (2003): "Competing size theories and audit lag :evidence from mutual fund audits ", Journal of American Academy of Business, Cambridge, Vol 3 No.1/2, PP.183-189

ثانيا: الدوريات الانجليزية

- 1.Afify, H.A.E. (2009). "Determinants of audit report lag Does implementing corporate governance have any impact? Empirical evidence from Egypt Journal of Applied Accounting Research Vol. 10 No. 1, p. 56-86
- 2.Stephen Owusu-Ansah, & Stergios Leventis, (2006), "Timeliness Of Corporate Annual Financial Reporting In Greece", European Accounting Review, Vol. 15, No. 2, pp 273–287
3. Bamber ,E. ,L. bamber & M.schoderbek (1993) audit structure and other determinants of audit report lag : an empirical analysis .audit :ajournal of practice and theory 12(1):1-23
- 4.Bamber, E., Bamber, L. & Schoderbek, M., (1993), "Audit structure and other determinants of audit report lag: An empirical analysis", Auditing: A Journal of Practice & Theory, Vol. 12, No. 1, Spring, PP. 1-23.
- 5.Bamber, E., Bamber, L. S. and Schoderbek, M.P. (1993): ".Audit structure and other determinants of audit report lag". Auditing: Journal of practice&Theory, Vol.21 No.1, PP. 1-23.

- 6.Caneghem, T., (2004), "The Impact of Audit Quality on Earnings Rounding-up Behaviour: Some UK Evidence", *European Accounting Review*, Vol. 13, No. 4, August, PP. 771–
- 7.Wan-Hussin, W. & Bamahros, H., (2013), "Do Investment in and the Sourcing Arrangement of the Internal Audit Function Affect Audit Delay", *Journal of Contemporary Accounting & Economics*, Vol. 9, No. 1, June, PP. 19-32.
- 8.Apadore, K. & Noor, M., (2013), "Determinants of Audit Report Lag and Corporate Governance in Malaysia", *International Journal of Business and Management*, Vol. 8, No. 15, PP. 151–163.
- 9.ALKhatib, K. & Marji, Q., (2012), "Audit Reports Timeliness: Empirical Evidence from Jordan", *Procedia - Social and Behavioral Sciences*, Vol. 62, October, PP. 1342–1349
- 10.Mukhtaruddin, Oktarina, R., Relasari & Abukosim, (2015), "Firm and Auditor Characteristics, and Audit Report Lag in Manufacturing Companies Listed on Indonesia Stock Exchange during 2008-2012", *Expert Journal of Business and Management*, Vol. 3, No. 1, PP. 13-26
- 11.Soltani, B., (2002), "Timeliness of Corporate and Audit Reports: Some Empirical Evidence in the French Context", *The International Journal of Accounting*, Vol. 37, No. 2, PP. 215-246.
- 12.Che-Ahmad, A. & Abidin, S., (2008), "Audit Delay of Listed Companies: A Case of Malaysia", *International Business Research*, Vol. 1, No. 4, October, PP. 32–39.
- 13.Vuko, T. & Cular, M., (2014), "Finding Determinants of Audit Delay by Pooled OLS Regression Analysis", *Croatian Operational Research Review*, Vol. 5, No. 1, PP. 81
- 14.Nelson, S. & Shukeri, S., 2011. "Corporate Governance and Audit Report Timeliness: Evidence from Malaysia", *Accounting in Asia - Research in Accounting in Emerging Economies*, 11, 109-127.
- 15.Chan, P., Ezzamel. M. and Gwillian. D. (1993): " Determination Of Audit Fees For Quoted UK Companies", *Journal of Business Finance & Accounting*, Vol.20, No.6, PP.765-786.
- 16.Rubin, M.(1992): " Municipal selection of a state or external auditor for financial statement audits", *Journal of Accounting and Public Policy*, Vol.11 No.2, PP.155- 178
- 17.Carslaw, C.A. and Kaplan, S.E .(1991): "An examination of audit delay: further evidence From New Zealand", *Accounting & Business Research*, Vol.22 No.85, PP.21-32.
- 18.Knechel, W. & Payne, J., (2001), "Additional Evidence on Audit Report Lag", *Auditing: A Journal of Practice & Theory*, Vol. 20, No. 1, March, PP. 137-146.
- 19.Hashim, J., & Abdul Rahman, R. (2011). Audit Report Lag the Effectiveness of Audit Committee Among Malaysian Listed Companies. *International Bulletin of Business Administration*, 10, 50-6.

20. Klein, A. (2002). Economics determinants of audit committee independence. *Accounting Reviews*, 77(2), 435-452. <http://dx.doi.org/10.2308/accr.2002.77.2.435>
21. Kirk, D. J. (2000). Experience with the Public Oversight Board and corporate audit committees. *Accounting Horizons*, 14(1), 103-111. <http://dx.doi.org/10.2308/acch.2000.14.1.103>
22. Habib, Ahsan and Huang, Hedy Jiaying and Miah, Muhammad Shahin, Determinants of Audit Report Lag: A Meta-Analysis (March 2019). *International Journal of Auditing*, Vol. 23, Issue 1, pp. 20-44, 2019, Available at SSRN: <https://ssrn.com/abstract=3335315> or <http://dx.doi.org/10.1111/ijau.12136>
23. Ashton, R.H., Willingham, J.J and Elliott, R.K. (1987): "An empirical analysis of audit delay" *Journal of Accounting Research*, Vol.25 No.2, PP. 275-292
24. Leventis, S., Weetman, P. & Caramanis, C., (2005), "Determinants of Audit Report Lag: Some Evidence from Athens Stock Exchange", *International Journal of Auditing*, Vol. 9, No. 1, PP. 45-58.
25. Firm Size, Profitability, Leverage as Determinants of Audit Report Lag: Evidence From Indonesia Lailah Fujianti¹ & Indra Satria¹ (2020) Faculty of Business & Economics, Pancasila University, Jakarta, Indonesia Correspondence: Lailah Fujianti,
26. 1. Al Thuneibat, A. (2009). *Auditing in the Light of International standards*. AIRuz Press Co., Amman-Jordan
27. 7. IFAC. (2006). *ISA 200 objective and general principles governing an audit of financial statement*. from [https://www.iaasb.org/consulte le 07/07/2019](https://www.iaasb.org/consulte%20le%2007/07/2019).

پوخته:

ئامانچ لهو توپژینهوه بریتیه له شیکردنهوه ئه و فاکتورهانیه که کارگه ریبیان هیه له کاتی ده رکردنی راپورتی ووردبینی دهره کی بۆ حساباتی بانکه عیراقیه کان که هاوپیچی راپورتی دارایی سالانه که تو مارکراون له بازاری کاغزی دارایی عیراقی، هه لېژارده که پیکهاتوه له راپورتی دارایی سالانه ی (19) له بانه که عیراقیه کان که تو مارکراون له بازاری کاغزی دارایی عیراقی له ماوه ی نیوان سالانی 2012 تا وه کو 2020، وله پیناو به دیه پینانی ئامانچی توپژینه وه که، نمونه ی ئینحداری جوراوجور به کارهاتوه بۆ شیکردنه وه و لیکدانه وه ی کاریگه ری فاکتوره هه لېژیداروه کان (وه کو گوراویکی سه ره خو) له سه رکاتی ده رکردنی راپورتی ووردبینی دهره کی (وه کو گوراویکی پاشکو). ئه نجامه کانی وانیشاندنه که نمونه ی ئینحداره که له رووی ئامارییه وه به رزه به های F (80.412) به ئاستی مؤرالی 0.000، لېردا

دهكرى پىشتى پىببه سترىت بۇ پىشبينىكردن به بههاى گۇراوى پاشكو، وههروهها نه نجامهكان وادهردهخن كه بانهكه عىراقىهكان هه لدهستن به بلاوكردنه وهى راپۇرتى ووردبىنى دهرهكى بۇ حساباتى بانهكه عىراقىهكان كه هاويىچى راپۇرتى داراىى سالانه به ناوهندى (130.877) رۇژ پاش تىپه ربوونى كو تاىى سالى داراىى، سه رهراى نه وهش نه نجامهكان وادهردهخن په يوه نديهكى مۇرالى نه گتيف وهك ئاماژه يهكى ئامارى له نيوان گۇراوى سه ره به خو (قه باره ي نووسىنگه كانى ووردبىنى حسابات) له گهل كاتى دهر كردنى راپۇرتى ووردبىنى دهرهكى بۇ حساباتى بانهكه عىراقىهكان كه هاويىچى راپۇرتى داراىى سالانه. وه بوونى په يوه نديهكى مۇرالى پۇزه تيف وهك ئاماژه يهكى ئامارى له نيوان (رىنماىى ئاشكر كردنى دهسته ي كاغهزه داراىى كانى عىراق) وه كاتى دهر كردنى راپۇرتى ووردبىنى دهرهكى بۇ حساباتى بانهكه عىراقىهكان كه هاويىچى راپۇرتى داراىى سالانه، له دهر نه نجامهكان روون ده بىته وه كه هىچ په يوه نديهكى مۇرالى وهك ئاماژه يهكى ئامارى نييه له نيوان گۇراوه سه ره به خو (قه باره ي كرى ووردبىنى حسابات) كه ماون له گهل كاتى دهر كردنى راپۇرتى ووردبىنى دهرهكى بۇ حساباتى بانهكه عىراقىهكان كه هاويىچى راپۇرتى داراىى سالانه.

دهسته واژه گرنگه كان: بانك، كات، ووردبىنى دهرهكى، راپۇرت، لىسته داراىيهكان

Affecting Factors on The Timing of The Issuance of The Report of The External Auditor of The Accounts of Iraqi Banks "An Empirical Study on The Iraqi Banks Listed in Iraqi Stock Exchange"

Dr. Adnan Nader Hammed makhmury

Department of Accounting, College of Administration and Economics, University of Salahaddin, Erbil, Kurdistan Region, Iraq.

adnan.hammed@su.edu.krd

Ismael Saleh khaland

Department of Accounting, College of Administration and Economics, University of Salahaddin, Erbil, Kurdistan Region, Iraq.

Ismail.Khalind@su.edu.krd

Keywords: Banks, Timing, External Auditor, Financial Report

Abstract

This study aims to study the effect of many factors (Audit office size, disclosure instructions according to the Iraqi Securities Commission, the size of audit fees) on the timing of the issuance of the report of the external auditor of the accounts of Iraqi banks. The sample consists of (19) Iraqi banks listed in the Iraqi market for securities for the period from 2012 to 2020, To achieve the objectives of the research, a model was developed using multiple regression, which included the factors above, such as independent variables and the timing of issuing external auditor reports as a dependent variable. The results showed that the regression model is highly significant in statistical terms and therefore reliable to, where the value of F was (80.412) with a significant level of 0.000, and therefore it can be relied upon to predict the values of the dependent variable. The results showed that Iraqi banks issue their external auditor reports at an average of (130.877) days from the end of the financial year. The results of the study showed the existence of a statistically significant relationship between the number of auditing offices and the time taken for the examination and audit process and the issuance of the external auditor's report for the accounts of Iraqi banks listed in the Iraq Stock Exchange. The results indicate the existence of a positive, moral relationship with statistical significance between the disclosure instructions of the Securities Commission and the time taken for the examination and auditing process and the issuance of the published external auditor's report for the Iraqi shareholding banks. This indicates that the external auditor adheres to the disclosure instructions issued by the Iraqi Securities Commission. The results indicate that there is no significant statistically significant relationship between the size of the auditing fees and the time taken for the examination and auditing process and the issuance of the external auditor's report for the accounts of Iraqi banks listed in the Iraq Stock Exchange.